

## وول ستريت جورنال: السعودية تخطط لتخفيض قيود السفر على النساء

يوسف محمود/ الأناضول - قالت صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية، إن السعودية تخطط هذا العام لتخفيض القيود المفروضة على سفر النساء دون إذن ولد الأمر.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين سعوديين ومصادر مطلعة (لم تسمها)، الجمعة، قولهم إن الخطة ستنهي قوانين الولاية المتعلقة بالسفر بالنسبة للرجال والنساء الذين تزيد أعمارهم عن 18 عاماً، ما يسمح لهم بمعادرة البلاد دون موافقة أفراد محددين من أفراد الأسرة الذكور. وفي الوقت الراهن، تحتاج النساء من أي عمر والرجال الذين تقل أعمارهم عن 21 عاماً إلى إذن ولد الأمر للسفر إلى الخارج.

وأشارت المصادر إلى أن هذه المعالجة ستستغرق على القوانين المعتمدة بها التي تتطلب موافقة ولد الأمر على زواج النساء، أو مغادرة السجن أو حتى الخروج من مأوى لضحايا الإساءة.

وتأتي هذه الخطوة لتغيير شروط الولاية بعد عمليات تدقيق دولي وانتقادات حقوقية إثر هروب مجموعة من الشابات السعوديات وطلبهن اللجوء، اعترافاً على قوانين المملكة وعاداتها التي جعلتهن عبيداً لأقاربهن الذكور، على حد وصفهن.

وتقول جماعات حقوقية إن قوانين الولاية تحول النساء إلى مواطنين من الدرجة الثانية، وتحرمهن من الحقوق الإنسانية والاجتماعية الأساسية وتتيح الإساءة إليهن .

ووفق الصحيفة، قال أحد أفراد العائلة المالكة السعودية المطلعين على الخطة ليس هناك شك في أن القيادة والحكومة والشعب يريدون رؤية هذا النظام يتغير، النقاش الحالي يدور حول كيفية تحقيق ذلك في أسرع وقت ممكن دون إثارة ضجة .

وتصاعدت الانتقادات الحقوقية لنظام الولاية، بشكل كبير بعد واقعة الفتاة السعودية رهف القنون، التي فرت من المملكة وحملت على اللجوء في كندا، الشهر الماضي؛ بسبب ما قالت إنه عنف تعرضت له من قبل أسرتها، رغم نفي الأسرة لذلك.

وبحسب نظام الولاية، يتبعن على المرأة البالغة الحصول على تصريح من ولد أمرها من الذكور - الذي قد يكون والدها أو شقيقها أو أحد أقاربها - للسفر أو الزواج أو إجراء بعض المعاملات مثل استئجار شقة

ورفع دعاوى قضائية.

و تستند السعودية في تطبيق نظام الولاية على تفسير لآلية قرآنية، رغم وجود خلاف بين علماء الدين حول هذا التفسير.